

## رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)

م.د. أمين فرج شريف(\*)

### المقدمة

شكلت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ علامة فارقة ومنعطفا تاريخيا في الحياة السياسية التركية عامة والنظام السياسي التركي على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية (بحصوله على حوالي ٣٤% من أصوات الناخبين)، وإنما في الآثار التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت الطريق امام تغييرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

و منذ استلامه للسلطة يسعى حزب العدالة والتنمية على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإقتصادية واجتماعية، وعلى استغلال المعطيات الجيو. سياسية و الجيو . استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لادوار و مراكز القوة والسلطة والقرار بين اللاعبين الإقليميين والدوليين لا سيما بعد مايسمى بثورات الربيع العربي.

ومن بين تلك التغييرات سعي حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تعديلات على دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفي المقابل تخشى بعض الأحزاب التركية المعارضة من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي ومراكز صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة و الحكومة بفضل الأغلبية البرلمانية التي خولته أن يشكل بمفرده أربع حكومات في أربع انتخابات برلمانية منذ وصوله إلى الحكم.

\* مدرس في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة صلاح الدين

## أهمية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة، نظراً إلى احتلال تركيا موقعاً ودوراً استراتيجياً مهماً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن ارتباط إقليم كردستان والعراق بتركيا بحدود دولية، ناهيك عن أن دراسة طبيعة النظام السياسي التركي والتغيرات التي قد تطرأ عليه تشكل نموذجاً عملياً لإقليم كردستان، كون الإقليم يشهد سجلاً سياسياً وقانونياً بين الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية حول شكل وطبيعة النظام السياسي للإقليم.

## أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في:

- معرفة طبيعة النظام السياسي التركي القائم وسلطاته العامة.
- التعرف إلى رؤية حزب العدالة والتنمية لطبيعة النظام السياسي ومكانة ودور تركيا في الوسط الإقليمي والدول ، على ضوء التعديلات الدستورية التي طرحتها.
- بيان هواجز و مخاوف بعض الأحزاب السياسية الرافضة لمشروع تعديل الدستور.

## إشكالية الدراسة:

يمر تركيا ، في الوقت الراهن ، بصراع أو أزمة داخلية، إلى جانب أزمتها الأخرى، تتعلق بتباين مواقف الأحزاب التركية حيال توجهات حزب العدالة والتنمية الخاصة بإحداث تغييرات جوهرية في شكل وطبيعة النظام السياسي ، وفي ضوء تلك الإشكالية تتكون لدينا عدد من الأسئلة ، وهي:

- على ماذا يراهن حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه لتعديل الدستور؟
- ماهي أهداف حزب العدالة والتنمية في إجراء تلك التعديلات؟
- ماهي مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع؟

## فرضية الدراسة:

اتساقاً مع الإشكالية التي تبنى عليها الدراسة و الأسئلة التي طرحناها ، فإن الافتراض الرئيسي الذي تحاول الدراسة التثبت من صحته ينطلق من فكرة مفادها: أن حزب العدالة والتنمية يمتلك عدداً من عوامل القوة تراهن عليها في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ولديها أهداف ومبررات عديدة لإنجاح المشروع ، وبالمقابل أن لجهات أخرى مخاوف وتبريرات تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع.

## منهجية الدراسة:

قد يكون مثل هذا النوع من الدراسات بحاجة إلى أكثر من منهج علمي لمعالجته ، منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي . التحليلي ومنهج دراسة الحالة. هيكلية الدراسة:

نحاول دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة) ، ففي المبحث الأول المعنون (مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة) و نتطرق فيه إلى ثلاثة مواضيع ، أولها:نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري وثانيها: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم ، وأما ثالثها هي: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي. أما المبحث الثاني المعنون (حزب العدالة والتنمية ومشروعه لتغيير شكل النظام السياسي التركي: الأهداف والمخاوف) تم تقسيمه ، أيضاً ، إلى ثلاث مواضيع ، أولها: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع ، وثانيها: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات ، وأما ثالثها فهي: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع.

## المبحث الأول: مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة

يكتسب موضوع توضيح متغيرات الدراسة والعناصر المكونة له أهمية علمية، كونه يمثل المدخل للولوج في ثنايا البحث، ونحاول أن نشرح متغيرات دراستنا هذه ، من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

المطلب الثاني: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم

المطلب الثالث: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام

السياسي التركي

المطلب الأول: نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

نتناول في هذا المطلب ، نبذة تاريخية عن تأسيس حزب العدالة والتنمية

وتوجهه الفكري ، وذلك على النحو الآتي:

أولاً / نبذة عن حزب العدالة والتنمية:

ولد حزب العدالة والتنمية في ظروف صعبة كانت تشهدها تركيا بعد وصول

حزب الرفاه إلى السلطة عام ١٩٩٧ برئاسة نجم الدين أربكان<sup>١</sup>، ففي ظل محاولات

وأجراءات المؤسسة العسكرية التركية في محاربة الأحزاب ذات التوجه الديني

(الإسلامي) واتهامها بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والإنقلاب على

مبادئ الدولة التركية (المبادئ الكمالية<sup>٢</sup>) ، والتي أدت إلى إستقالة نجم الدين أربكان

من رئاسة الوزراء عام ١٩٩٧ ومن ثم حظر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية

<sup>١</sup> تأسس حزب الرفاه في عام ١٩٨٣ ، وهو امتداد طبيعي للأحزاب السياسية التي أسسها نجم الدين أربكان (١٩٢٦-٢٠١١) ، والذي يعتبر الأب الروحي لكافة أحزاب السياسة ذو التوجه الديني (الإسلامي) في تركيا لمساهمته في انتقال أتباع الحركات الدينية التركية من العمل الفكري والإجتماعي والإقتصادي إلى العمل السياسي ، عبر تأسيس أحزاب سياسية تبني أفكارهم ومبادئهم وتسعى إلى تحقيق أهدافهم بما ينسجم مع توجهاتهم الإسلامية وجذورهم الدينية ، وكان آخرها (قبل حزب الرفاه) ، حزب السلامة الوطني الذي تم تأسيسه في سنة ١٩٧٢ ، وحظرت نشاطه إثر انقلاب سنة ١٩٨٠ ، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه . نجم الدين أربكان: الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ٨ ومابعدها. د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام (١٩٥٠-٢٠٠٠) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٩-١٩٥. محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٦٢-٩٢. د. إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا: دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨٨-٤٠٢.

<sup>٢</sup> على الرغم من أن النظام السياسي التركي الحديث ، وريث الإمبراطورية العثمانية ، إلا أنه تبني مبادئ وفلسفة وقيماً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة مغايرة للقيم والمبادئ التي كانت تتبناها الدولة العثمانية ، حيث اعتمد النظام السياسي الجديد على ست مبادئ رئيسية وردت في منهاج حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨) ، وتم إدخال تلك المبادئ في الدستور التركي بموجب تعديلات عام ١٩٣٧ ، عرفت فيما بعد ب(المبادئ الكمالية) ، وهذه المبادئ هي: الجمهورية ، الشعبية ، القومية ، العلمانية ، الدولية و الثورية ، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: رنا عبدالعزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠١٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٥٣-٦٨.

وغلقة عام ١٩٩٨ ، تم تأسيس حزب جديد باسم حزب الفضيلة ، وشارك في الانتخابات النيابية المقامة في ١٩٩٩ وحاز على المركز الثالث بحصوله على نسبة ١٥% من الأصوات ، وبعد انقضاء مدة من الزمن على هذه الانتخابات ، اتهم الحزب بخرقه لمبادئ الدولة التركية (الكمالية) ومن ثم غلقه من قبل المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠١.<sup>٣</sup>

وعلى أثر غلق حزب الفضيلة ، إنشق الحزب إلى جناحين<sup>٤</sup> ، حيث أعلن الجناح المحافظ (المؤيد لزعيمهم التقليدي نجم الدين أربكان) عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، أما الجناح الآخر فكان جناح إصلاح ليبرالي بزعامة (رجب طيب أردوغان<sup>٥</sup>) أعلن عن تأسيس حزب آخر باسم حزب العدالة والتنمية (AKP)<sup>٦</sup>.

وبلغ عدد المؤسسين (٧٤) شخصاً ، فبالإضافة إلى بعض العناصر البارزة في حزب الفضيلة المنحل من أمثال (عبدالله غول و بن علي يلدرم و علي باباجان) ، ضمت أيضاً كوادر من الأحزاب التركية الأخرى ، كحزب الوطن الأم والحزب

<sup>٣</sup> د. أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١١ ، ص ٣٧٩-٣٨٥.

<sup>٤</sup> جدير بالذكر أنه لم يكن من ضمن المؤسسين (وعدددهم ٧٤) أي عضو في البرلمان ممن يمثل حزب الفضيلة ، وذلك لإبعاد الشكوك حول ارتباط حزب العدالة والتنمية به ، في ذلك: زانيار حمد محمد ، السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص ٥٦.

<sup>٥</sup> المولود سنة ١٩٥٤ في أستنبول لأسرة فقيرة من أصل جورجي ، أتم تعليمه في مدارس (إمام خطيب) الدينية ، ثم التحق بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة مرمره ، انضم أردوغان في شبابه (في نهاية سبعينات القرن الماضي) إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان ، وإثر إنقلاب عام ١٩٨٠ تم إلغاء وحضر الحزب المذكور ، وبعد عودة السماح للأحزاب السياسية بممارسة العمل السياسي عاود أردوغان نشاطه السياسي من خلال حزب الرفاه ، وبحلول عام ١٩٩٤ رشح حزب الرفاه أردوغان لمنصب رئيس بلدية أستنبول وإستطاع الفوز بالمنصب وببقاء فيه لسنة ١٩٩٩ ، وفي عام ١٩٩٨ اتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية و تهديد مبادئ الدولة التركية العلمانية ، تسببت فيما بعد في سجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية والترشح للانتخابات العامة ، وعاود نشاطه السياسي في حزب العدالة والتنمية بعد رفع الحظر عنه ، في ذلك: سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٣١-٣٢. محمد الهامي وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٣٨-٤٨. د. نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١-٢٢.

<sup>٦</sup> د. جمال كمال إسماعيل ، أحزاب اليمين التركي (١٩٩٩-٢٠٠٧) ، مجلة آداب الرفادين ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، العدد (٦٨) ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٧-٢٩٢. عبد الحليم غزالي ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣ . مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية ، مركز المسار للدراسات والبحوث ، دبي ، ط ٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٨١-٨٠.

الديمقراطي التركي ، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات وعدد من الممثلين والفنانين والصحفيين والأدباء ، وعدد من النساء من ، بينهن نساء غير محجبات<sup>٧</sup>. أما شعار الحزب ، فهو عبارة عن مصباح كهربائي ، يتشكل من اللونين الأصفر والأسود<sup>٨</sup>. وللحزب برنامج شامل لأهم القضايا المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية لتركيا<sup>٩</sup>، تم صياغته بناء على نتائج إستطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب<sup>١٠</sup>.  
ثانياً / التوجه الفكري لحزب العدالة والتنمية:

بخصوص التوجه الفكري لأي حزب سياسي لابد من الإعتماد على نظامها الداخلي وبرنامجها السياسي ودستور تلك الدولة الذي يعمل فيها الحزب. وردت في المادة (٢) من النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية بأن: (( حزب العدالة والتنمية هو تنظيم سياسي ، تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجها في إطار: دستور الجمهورية التركية ، والمواثيق الدولية المصدقة عليها من قبل البرلمان التركي<sup>١١</sup>)).

وجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب (الذي انعقد في آب ٢٠٠١) تحت عنوان: العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع ، واستهل نشاطه

<sup>٧</sup> معمر خولي ، الإصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص٩. علي قاسم مقداد ، النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٦٥. محمد نورالدين ، تركيا: الصيغة والدور ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤. محمد الهامي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨-٥٢. د.نوال عبد الجبار سلطان الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

<sup>٨</sup> لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، ترجمة: د. طارق عبد الجليل ، ص١٩ ، متاح في: (١٠)

٣/ ٢٠١٧) [https://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti\\_tuzuk\\_arabic.pdf](https://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_tuzuk_arabic.pdf)  
<sup>٩</sup> ضم البرنامج ، الذي صدر عام ٢٠٠١ ، الأهداف التي تنوي الحزب تحقيقها ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، ورؤية حزب العدالة والتنمية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا وكيفية معالجتها ، للإطلاع على مضمون البرنامج ، ينظر: برنامج حزب العدالة والتنمية (٢٠١١) ، ترجمة: د. طارق عبد الجليل ، متاح في: (٣/ ٢٠١٧)

<http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi>

<sup>١٠</sup> معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

<sup>١١</sup> لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

انطلاقاً من ضريح مصطفى كما أتاتورك ، في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم<sup>١٢</sup>.

وجاء في وثيقة (الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣) ، بأن حزب العدالة والتنمية حزب محافظ . ديمقراطي<sup>١٣</sup>.

وذكرت المادة (٢) من دستور تركيا النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، بأن: (( جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تحكمها سيادة القانون<sup>١٤</sup> )) ، وأكثر من ذلك فإنه ، وبموجب المادة (٤) من الدستور التركي ، فإن حكم المادة (٢) لا يعدل ولا يقترح للتعديل<sup>١٥</sup>.

وهكذا ، وطبقاً لما ذكر ، فإن حزب العدالة والتنمية ، ومنذ بداية تأسيسه ، سعى إلى التأكيد على محافظته وتمثيله لمختلف شرائح المجتمع التركي وإلزامه بالنظام العلماني للدولة ، لكن وفق تصور خاص ، إذ بين أردوغان تصور حزبه لمفهوم العلمانية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي للحزب بالقول: (( إن العلمانية تعني حياد الدولة إزاء الدين والمعتقد ، وهي ليست علمانية رجعية وإنما علمانية تقدمية تؤمن إستقلال الفرد في معتقده ودينه ، وهي الأساس المعتمد في السلم الاجتماعي<sup>١٦</sup>)).

بالعودة إلى النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي وتركيبته ، وبناءً على نصوص الدستور التركي ، يمكننا القول بأن حزب العدالة والتنمية لم يطرح نفسه (ولا يمكنه قانونياً) بوصفه حزباً دينياً (إسلامياً) ، لكن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية<sup>١٧</sup>.

<sup>١٢</sup> د. سعد عبدالعزيز مسلط ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، العدد (١٢) ، تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٩.

<sup>١٣</sup> الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، ص ٤ ، متاح في: (٢٠١٧ / ٣ / ١٠)

<http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon>

<sup>١٤</sup> دستور تركيا لسنة ١٩٨٢ المعدل ، ترجمة وتقديم: أماني قنديل ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٧.

<sup>١٥</sup> المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

<sup>١٦</sup> نقلاً عن: د. جمال كمال إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩١.

<sup>١٧</sup> مركز سورية للبحوث والدراسات ، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم - المؤسسات) ، ٢٠١٤ ، متاح في:

(٢٠١٧/٣/٥)

وهنا يبدو لنا أن حزب العدالة والتنمية يحاول موائمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية في تركيا ومحيطها، فالحزب هو عبارة عن تركيبة سياسية وإجتماعية جديدة: فلا هي علمانية بالمعنى الذي عبر عنه يمين الوسط التركي كحزبي الطريق المستقيم والوطن الأم ، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري ، ولا هي قومية بالمعنى الذي يعبر عنه اليمين المحافظ التركي كحزب الحركة القومية ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه أو الفضيلة<sup>١٨</sup>.

وبذلك يمكن توصيف العدالة والتنمية بأنه حزب ديمقراطي ليبرالي على المستويين السياسي والاقتصادي ومحافظ على المستويين الاجتماعي والثقافي. المطلب الثاني: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم (بموجب دستور عام ١٩٨٢ المعدل)

يحكم دستور ١٩٨٢ المعدل إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية ، سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها وإختصاصاتها.

فبعدما تعرضت تركيا لانقلاب عسكري قام به الجنرال كنعان إيفرين (١٩١٧-٢٠١٥) في ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠<sup>١٩</sup> ، تم تعليق العمل بالدستور (الذي أقرت في عام ١٩٦١) ، واستلمت القيادة العسكرية (برئاسة إيفرين) السلطة وقامت بتأسيس مجلس مكون من لجنة الامن القومي ومجلس الاستشارة ، وتم تحضير مسودة دستور في غضون سنتين و أقر في ٧ / ١١ / ١٩٨٢<sup>٢٠</sup>.

إصدارات-المركز/٢٥٧-النظام-السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم-المؤسسات-<http://www.syriasc.net>

<sup>١٨</sup> معمر خولي ، مصدر سبق ذكره، ص ٩. مركز سورية للبحوث والدراسات ، مصدر سبق ذكره. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩-٨٠.

<sup>١٩</sup> حول أسباب الانقلاب وكيفيته وتأثيراته ، ينظر: ف.إ.دانييلوف ، الجيش في تركيا: سياسة وإنقلابات ، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٧-١٩٦.

<sup>٢٠</sup> الموقع الرسمي لمجلس الأمة التركي الكبير ، متاح في: (٥ / ٣ / ٢٠١٧)



ففيما يخص شكل النظام السياسي في تركيا ، وفقاً لهذا الدستور ، وصف بأنه نظام جمهوري ديمقراطي علماني<sup>٢١</sup>.

أما بخصوص طبيعة النظام السياسي (من حيث كونه نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو غيرها من النظم النيابية) ، نرى أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث وبالرغم من أن دستور سنة ١٩٨٢ لم ينص على ذلك ولم يشر إليها بشكل صريح ، إلا أنه وعند النظر في نصوص الدستور التركي ، فيما يخص تركيبة السلطات العامة ووظائفها و طبيعة العلاقة بينها ، يتبين لنا أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث تتوفر فيه كلتا أسس النظام البرلماني الرئيسيتين ، وهما: ثنائية (إزدواجية) السلطة التنفيذية و التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ونورد فيما يأتي ، بإيجاز ، تكوين وطبيعة عمل السلطات العامة في تركيا ، بموجب دستور سنة ١٩٨٢ المعدل:

#### أولاً/ السلطة التشريعية:

أناط الدستور السلطة التشريعية (بمجلس الأمة التركي الكبير<sup>٢٢</sup>) ، وتتكون من ٥٥٠ عضواً ينتخبون كل (٤) سنوات بالإقتراع العام<sup>٢٣</sup> ، وخصص الدستور المواد (٧٥-١٠٠) لتكوين وطبيعة عمل ووظائف المجلس.

#### ثانياً/ السلطة التنفيذية:

ينص دستور عام ١٩٨٢ المعدل على أن السلطة التنفيذية تُمارَس من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء<sup>٢٤</sup>.

ففيما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية ، فقد بين الدستور بأنه ينتخب مباشرة من قبل الشعب لمدة (٥) سنوات لولايتين فقط<sup>٢٥</sup> ، وحددت المواد (١٠١-١٠٨) من الدستور ، المؤهلات اللازمة لمرشح الرئاسة و كيفية انتخابه وواجباته وإلتزاماته.

<sup>٢١</sup> المادتين (١) و (٢) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٢</sup> وذلك بموجب المادة (٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٣</sup> وذلك بموجب المادتين (٧٥) و (٧٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٤</sup> وذلك بموجب المادة (٨) من الدستور المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٥</sup> وذلك بموجب المادة (١٠١) من الدستور المشار إليه سابقاً.

أما ما يتعلق بمجلس الوزراء ، فقد بين الدستور بأنه يتكون من رئيس الوزراء والوزراء ، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية<sup>٢٦</sup> ، أما الوزراء فيسميهم رئيس الوزراء وتعينهم بمجلس الأمة التركي الكبير ، وبعدها تعرض القائمة الكاملة لأعضاء مجلس الوزراء على مجلس الأمة لمنحها الثقة<sup>٢٧</sup> ، وخصص الدستور المواد (١٠٩-١١٦) لتكوين وطبيعة عمل وسلطات ومسؤوليات مجلس الوزراء.

### ثالثاً / السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي<sup>٢٨</sup> ، وخصص الدستور المواد (١٣٨-١٦٠) لتكوين وطبيعة عمل المحاكم وأعضاء الهيئة القضائية في البلاد. ومن أبرز الجهات القضائية المؤثرة في النظام السياسي التركي ، هي المحكمة الدستورية التي أنيطت بها مهمة الرقابة على دستورية القوانين<sup>٢٩</sup>.

المطلب الثالث: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي

نركز في هذا المطلب على موضوعين ، وهما: الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري والمشروع المقدم من قبل حزب العدالة والتنمية لتعديل الدستور ، وكالاتي: أولاً / الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري:

خصص الدستور التركي ، المادة (١٧٥) منه لكيفية و إجراءات إقتراح تعديل الدستور للبرلمان ، مروراً بإقراره والإستفتاء عليه ، وتتم عملية تمرير مشروع قانون التعديل الدستوري ، كما هي مبينة في الدستور ، بعدة مراحل ، وهي: في المرحلة الأولى<sup>٣٠</sup> ، يتم إقتراح تعديل الدستور للبرلمان لإقراره ، إقتراحاً خطياً من قبل ثلث أعضاء البرلمان على الأقل (أي ١٨٤ عضواً).

<sup>٢٦</sup> عادة يكون رئيس الوزراء المعين ، رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان ، في ذلك: د.جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٩.

<sup>٢٧</sup> وذلك بموجب المادة (١٠٩-١١٠) من الدستور المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٨</sup> المادة (٩) من الدستور المشار إليه سابقاً.

<sup>٢٩</sup> لمعرفة تكوين المحكمة ومهامها وصلاحياتها وأسلوب عملها ، ينظر المواد (١٤٦-١٥٣) من الدستور المشار إليه سابقاً.

وفي المرحلة الثانية ، يبت البرلمان في عملية إقرار مشروع التعديل ، وتمر الخطوة هذه بمرحلتين:

١ - القراءة الأولى لمشروع القانون ، ويلزم لهذه الخطوة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان على الأقل (أي ٣٣٠ عضواً).

٢ - تجرى القراءة الثانية على المشروع (خلال أسبوعين من التصويت الأول) ، ويشترط لصياغة النص النهائي للمادة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان (أي ٣٣٠ عضواً) <sup>٣١</sup>.

والمرحلة الثالثة هي وجوب مصادقة رئيس الجمهورية على مشروع التعديل ، خلال ١٥ يوماً من استلامه من البرلمان.

والمرحلة الرابعة والأخيرة هي أن يجرى الاستفتاء الشعبي بعد (٦٠) يوماً من نشر قرار إجراء الاستفتاء الشعبي في الجريدة الرسمية.

ثانياً / مشروع التعديل المقدم لتغيير شكل النظام السياسي التركي:

قدم نواب حزب العدالة والتنمية ، بدعم من نواب حزب الحركة القومية، مشروع قانون (مكون من ١٨ مادة) <sup>٣٢</sup>، سميت ب(قانون التعديل الدستوري) إلى البرلمان التركي في ١٠ / ١٢ / ٢٠١٦ ، وأدرجت المشروع في جدول أعمال البرلمان للبت في إقراره <sup>٣٣</sup>.

<sup>٣٠</sup> فيما يخص هذه الخطوة ، نظم المادتان (٩٣ و ٩٤) من النظام الأساسي لمجلس الأمة التركي الكبير آلية تداول التعديلات الدستورية وكيفية التصويت عليها، وتشترطان نقاش المواد على جولتين تفصل بينهما (٤٨) ساعة على الأقل، على أن تناقش الجولة الثانية التعديلات المقترحة على المواد، ثم يُصوّت على المشروع ككل (وعلى كل مادة على حدة) بالاقتراع السري ، في ذلك: سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (١ / ٣ / ٢٠١٧)

<http://www.turkpress.co/node/30130>

<sup>٣١</sup> أشار الدستور التركي إلى حالة يتم فيها إقرار التعديل في البرلمان مباشرة (بعد موافقة رئيس الجمهورية) دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبي عليها، وذلك عندما يحوز المشروع على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان (أي ٣٦٧ عضواً)، في ذلك: نص المادة (١٧٥) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

<sup>٣٢</sup> للإطلاع على مضمون تلك المواد ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصلاحيات الرئيس ، متاح في: (٢٨ / ٢ / ٢٠١٧)

<http://www.turkpress.co/node/30920>

<sup>٣٣</sup> كرم سعيد ، تعديل دستور تركيا ثورة تشريعية أم هو تكريس لسلطة أردوغان؟ جريدة الحياة ، النسخة الإلكترونية ، متاح في: (١ / ٢٠١٧)

<http://www.alhayat.com/Articles/19330822/>

وتمت القراءة الأولى للمشروع في ١٦ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك في التصويت (٤٨٠) نائبا، صوّت (٣٣٨) منهم لصالح مقترح التعديل، و(١٣٤) منهم كان ضد مناقشة المقترح، في حين امتنع نائبان عن التصويت، وأدلى (٥) نواب بأوراق اقتراع فارغة، واعتبر صوت واحد باطلا<sup>٣٤</sup>.

وتمت القراءة الثانية للمشروع في ٢٢ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك في التصويت (٤٨٨) نائبا، صوّت (٣٣٩) منهم لصالح مشروع التعديل، و(١٤٢) منهم كان ضد المشروع المقترح، في حين امتنع (٥) نواب عن التصويت، ، وتم إبطال (٢) صوتاً<sup>٣٥</sup>.

وفي ١٠ / ٢ / ٢٠١٧ وافق رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، على مشروع التعديلات الدستورية ، وبعده أعلن رئيس لجنة الانتخابات العليا في تركيا (سعدي غوفين)، السادس عشر من نيسان من عام ٢٠١٧، موعداً لإجراء الاستفتاء عليه<sup>٣٦</sup>.

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية ومشروعه لتغيير شكل النظام  
السياسي التركي: الأهداف والمخاوف

يراهن حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه لتعديل دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي على عدد من الإعتبارات، كما أن لديها عدة أهداف وتبريرات في إجراء تلك التعديل، وفي المقابل أن لدى بعض الجهات (وبالأخص أحزاب المعارضة) مخاوف وتبريرات تدفعها إلى رفض المشروع ، عليه نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مباحث ، وعلى النحو الآتي:

٣٤ د. أحمد موسى بدوي ، الصراع البائس: تركيا والتعديلات الدستورية. اسماعيل ياشا. هل سينجح كليتشدار أوغلو في إقناع باهتشي؟ ، متاح في: <http://www.acrseg.org/40427> (٣ / ٣ / ٢٠١٧)

<http://www.turkpress.co/node/30222>

٣٥/ أحمد الشيخ يوسف، أهم التعديلات الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي في تركيا، وكالة الاناضول التركية، متاح في: (١ / ٣ / ٢٠١٧)

<http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A3%D9%87%D9%85->

ستورية ، متاح في: ٢٠١٧/٣/٤  
<http://www.turkpress.co/node/30914>

المطلب الأول: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمير المشروع

المطلب الثاني: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات

المطلب الثالث: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع

المطلب الأول: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمير المشروع

هناك عدة أمور ينبغي أخذها في الاعتبار، وهي بمثابة عوامل القوة التي تراهن عليها حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ومن أبرزها:

أولا/ وجود قاعدة جماهيرية عريضة للحزب:

يتصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي في تركيا منذ عام ٢٠٠٢ ، حيث فاز خلالها في حوالي ١٠ استحقاقات انتخابية متتالية (انتخابات بلدية ورئاسية وبرلمانية) ، وشكل بمفرده خمس حكومات في أربع دورات برلمانية متتالية، وفيما يأتي نلقي الضوء ، بإختصار ، على نتائج حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية الأربع التي شارك فيها الحزب منذ تأسيسه:

إنتخابات عام ٢٠٠٢ كانت من نقاط التحول الهامة في تأريخ تركيا الحديث و ذلك عندما حصل حزب العدالة والتنمية (الحديث النشأة) على نسبة ٣٤.٣% من أصوات الناخبين ، وقد حصل على (٣٦٣) نائبا من أصل (٥٥٠) في البرلمان التركي، في حين لم تتمكن الأحزاب التركية العريقة (ما عدا حزب الشعب الجمهوري) حتى من تجاوز حاجز ١٠% اللازمة لدخول البرلمان<sup>٣٧</sup>.

وفي انتخابات عام ٢٠٠٧ رفع النسبة إلى ٤٦.٦% من الأصوات حاصلا على (٣٤١) نائبا في البرلمان ، وقد جاء في الترتيب الأول في الدوائر الانتخابية لتركيا

<sup>٣٧</sup> كرم أوكتم ، تركيا الامة الغاضبة ، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٩-١٩٠.

عموماً ، فيما عدا عدد قليل من المحافظات الساحلية في الغرب وبعض محافظات جنوب الشرق<sup>٣٨</sup>.

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١١ ، حصل الحزب على ٤٩.٨% من الأصوات ، وتمكن من حجز (٣٢٦) مقعداً في البرلمان<sup>٣٩</sup>. وفي آخر انتخابات برلمانية، والتي جرت في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥<sup>٤٠</sup>، حصل الحزب على نسبة ٤٩.٥% من الأصوات وكسب (٣١٧) مقعداً برلمانياً ، خوله من أن يشكل الحكومة منفرداً<sup>٤١</sup>.

ثانياً / تحقيق الإنجازات والقيام بإصلاحات داخلية:

منذ وصوله للحكم سنة ٢٠٠٢ ، حقق حزب العدالة والتنمية إنجازات متعددة على مستوى الدولة والمجتمع ، من خلال طرحه لبرنامج إصلاحي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، نوجزها بالآتي:

١- في المجال الاقتصادي: شهدت تركيا إصلاحات إقتصادية غير مسبقة، وهذه الإصلاحات أدت إلى إنعاش الإقتصاد التركي وأسهمت في زيادة التبادل التجاري ، فعلى سبيل المثال: كان الإقتصاد التركي في سنة ٢٠٠٢ يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم ، وأصبحت في سنة ٢٠١٣ في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم ، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G20) ، وأرتفع الدخل القومي لتركيا من (٢٢٠) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٧١) مليار دولار في العام ٢٠١٣ ، وكانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى (٢٣٣٥) مليار دولار عام

<sup>٣٨</sup> محمد نورالدين ، تركيا: الصيغة والدور ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤-٤٥. كرم أوكتم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠.

<sup>٣٩</sup> زانبار محمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

<sup>٤٠</sup> جدير بالذكر أن تلك الجولة من الانتخابات كانت انتخابات إعادة ، حيث جرت الجولة الأولى للإنتخابات في شهر تموز من عام ٢٠١٥ ، وتراجعت فيها نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية (وصلت إلى ٤٠.٩% حاصلاً على ٢٥٨ مقعد برلماني) ، ولم تمكنه ذلك تشكيل الحكومة بمفرده ، لأول مرة منذ تأسيسه ، كما لم يفلح من تشكيل حكومة إئتلافية في الموعد المحدد دستورياً ، ولذلك تم اللجوء إلى إعادة الإنتخابات في شهر تشرين الثاني من نفس العام، في ذلك: زانبار محمد محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

<sup>٤١</sup> المصدر نفسه ، ص ٦٢.

٢٠٠٢ ، في حين بحلول عام ٢٠١٣ سددت تركيا جميع ديونها وأصبحت من الدول الدائنة<sup>٤٢</sup>.

٢- في مجال حل القضية الكردية: شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وفوزه المتكرر في الانتخابات وسيطرته على الرئاسات الثلاث (البرلمان و الجمهورية و الوزراء) ، حافظا وعاملا مهما في إعادة النظر في أسلوب وطريقة حل القضية الكردية في تركيا<sup>٤٣</sup>، حيث شهدت تركيا إنفتاحا على القضية الكردية من خلال الاعتراف بوجود المشكلة وفتح صفحة جديدة لحلها بالطرق السلمية ، حيث بدأ الحزب يتطرق إلى القضية الكردية علانية ، ففي إحدى زيارات أردوغان لمدينة (ديار بكر) سنة ٢٠٠٥ ، وهي من أكبر المدن التي يقطنها الكورد ، أقر بوجود الكورد وفضيتهم في تركيا وصرح بأن لديهم خطة وبرنامج لحلها<sup>٤٤</sup>، وفي شهر أيلول من عام ٢٠١٣ أعلن رئيس الحكومة التركية آنذاك (رجب طيب أردوغان) إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية المعروفة ب(الإنفتاح الديمقراطي) ، والتي وشملت

<sup>٤٢</sup> لمزيد من التفاصيل حول تلك الإصلاحات ، ينظر: محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٢-١٢٥. أمين حطيط وآخرون ، تركيا إلى أين: حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥٦) ، شباط ٢٠١٧ ، ص ٣٥. محمد نورالدين ، تركيا بين الداخل والخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٩) ، تموز ٢٠١١ ، ص ١١٢. رجب طيب أردوغان ، الإنجازات كما وعدناكم (خطاب الموازنة لعام ٢٠١٣) ، دائرة التوجيه والإعلام لحزب العدالة والتنمية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠ وما بعدها. معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣-١٦.

<sup>٤٣</sup> تعد القضية الكردية من القضايا الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية ولحد الآن ، وجدير بالذكر أن سياسة الحكومات التركية تجاه القضية الكردية في تركيا خلال فترة (١٩٢٣-٢٠٠٢) ، كانت مبنية على أساس عصري متمثلة بإنكار الحقوق وحتى الوجود للشعب الكوردي ومحاولة مواجهة مطالب الكورد بالسلاح ، ومن خلالها تعرض الكورد لشتى أنواع الإضطهاد وسلب الحقوق ، مع وجود استثناءات على تلك الحالة منها محاولات الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال (١٩٢٧-١٩٩٣) ، فترة رئاسته للجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣) ، حل القضية بالطرق السلمية. للتفصيل: د. وليد رضوان ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٩-٣٧٩. زانيار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥-٥٢. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥-١٣٧.

<sup>٤٤</sup> رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٧-١٣٨.

مجالات متعددة فيما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالقضية الكردية ، ومن تلك الإصلاحات<sup>٤٥</sup>:

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا (ذو الغالبية الكردية).
- السماح للقوميات غير التركية بالتحدث بلغتها القومية وبث البرامج التلفزيونية بها.
- إصدار العفو بحق النشطاء السياسيين الذين إلتحقوا بحزب العمال الكردستاني.
- عدم محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.
- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة.
- الموافقة بفتح أقسام للغة الكردية وآدابها في الجامعات والمعاهد
- إلغاء مادة من قانون مكافحة الإرهاب تتعلق بنشر النزعة الانفصالية، وكانت هذه المادة تستخدم كذريعة لإعتقال المؤلفين والباحثين والصحفيين الذين كانوا يكتبون حول حقوق الشعب الكردي.
- الاعتراف بالأخطاء والظلم الذي وقع من الدولة تجاه مواطنيها الكرد ، فمثلاً قدم أردوغان إعتذاراً ، باسم الدولة التركية ، لضحايا و ذوي مجزرة (درسيم) التي وقعت عام ١٩٣٧.
- إجراء محادثات سرية وغير مباشرة بين الحكومة و زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في السجون التركية (عبدالله أوجلان) ، عبر أعضاء جهاز الإستخبارات التركي ، وأعضاء من حزب الشعوب الديمقراطية.
- ٣- في مجال إصلاح المؤسسة العسكرية: ينظر الحزب إلى المؤسسة العسكرية كإحدى المؤسسات المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي ، وضرورة خضوعها لتوجيهات السلطات المدنية في الدولة ، ويجب أن يقتصر

<sup>٤٥</sup> للتفصيل: حسين علي باكر ، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ ، ص ٢. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨-٩٩. معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١-٣٢. محمد زاهد جول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣-٧٤. زانبار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨-٧٣.



دورها على انجاز وظائفها الأساسية المتمثلة بحفظ الإستقرار والأمن الداخلي وحماية أمن البلاد ووحدةها من الأخطار الخارجية<sup>٤٦</sup>.

لكن الحالة في تركيا كانت مختلفة تماماً عن تلك النظرة ، لذلك وبعد تسلمه للسلطة أعلن حزب العدالة والتنمية السلطة أكثر من مرة أن هناك حاجة ماسة من أجل تغيير الدستور الحالي<sup>٤٧</sup> ، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أنه كان يدرك جيداً أنه ، وعلى مدار تاريخ تركيا منذ التأسيس وحتى تاريخ إعداد الدستور الحالي ، جميع الدساتير كان مُعدة ومُنظمة من قبل الجيش أو بناءً على تعليماته ، فالعسكر هم من أسسوا تركيا الحديثة ونظامها الجمهوري ، وهم كذلك من وضعوا دساتيرها إلى الآن بداية من دستور ١٩٢٤ ، ثم دستور ١٩٦١ ، وانتهاءً بالدستور الحالي ١٩٨٢ ، وباتت عبارة : العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر ، صيغة يمكنها أن تعبّر عن العلاقة الأبوية بين كلا الطرفين<sup>٤٨</sup>.

فكانت ملامح النظام السياسي الجديد الذي أسسه العسكر في مرحلة ما بعد انقلاب ١٩٨٠ يعكس البنية العسكرية المنضبطة ، إذ أن النظام السياسي ، تميز عن سابقاته بازدياد مركزية السلطة، حيث أصبحت هذه السلطة بيد مجموعة يمثلون أعلى الرتب العسكرية في الجيش التركي من أعضاء مجلس الأمن القومي التركي<sup>٤٩</sup> ، ومن ثم

<sup>٤٦</sup> رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤.

<sup>٤٧</sup> على سبيل المثال أشار حزب العدالة و التنمية إلى هذه المسألة في رؤيته لعام ٢٠٢٣ ، وتطرق فيه إلى التعديلات التي أجراها على الدستور ونيتته في إجراء المزيد من التعديلات ، لإخراج دستور جديد يتم تحضيره بأكبر قدر من التوافق والديمقراطية بما يضمن الحقوق والحريات ويتم فيها إعادة هيكلة الدولة ونظامها السياسي ، ويرى الحزب بأن تركيا مجبرة على اتمام عملية التعديلات وبراها مسألة ضرورية ومسؤولة تأريخية ، في ذلك: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨-٢٠.

<sup>٤٨</sup> للنفايل: د. طارق عبد الجليل ، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ط ٢ ، بدون سنة النشر ، ص ٨٧-٩٠. فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: د. سلمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة الطبع ، ص ٧٦ وما بعدها. أندرو فنكل و نوكت سیرمان ، تركيا: المجتمع والدولة ، ترجمة: د. حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ ، ص ٦٧-٩٧.

<sup>٤٩</sup> تأسس هذا المجلس ، عقب انقلاب عام ١٩٦٠ ، ليضمن سيطرة قادة القوات المسلحة التركية على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية وليبقى النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة الذين يهيمنون على مجلس الأمن القومي ، وبعد إنقلاب عام ١٩٨٠ تم إبقاء المجلس و تحددت تشكيله ومهامه بموجب المادة (١١٨) من دستور تركيا لعام ١٩٨٢ و قانون مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لعام ١٩٨٣ ، وبموجبهما أصبح العلاقة بين هذا المجلس ومجلس الوزراء علاقة غير متوازنة ، حيث تجاوز جعل "مجلس الأمن القومي" أكثر من مجرد جهاز استشاري لمجلس الوزراء ، بل كان يلزم الأخير أن يأخذ بعين الاعتبار مع الأولوية لقرارات "مجلس الأمن القومي" التي تتضمن تدابير ضرورية لحماية أمن واستقلال الدولة. حفظ وحدة البلاد وعدم قابليته للتنجز والسلام والأمن

فالمؤسسة العسكرية في تركيا أضحت الحارس والحامي للدولة والمجتمع ، بحسب ما تراه ووفق ما حدده الدستور<sup>٥٠</sup>.

لذلك قامت الحكومة التركية ، باستصدار حزم تعديلات دستورية وقانونية ، على مراحل في سنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ ، بهدف إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في تركيا وإجراء إصلاح المحكمة الدستورية ، واستبدالها بتشريعات متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي (المعروفة بمعايير كوينهاجن)<sup>٥١</sup>، حيث كانت هذه الحزم نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين في البلاد<sup>٥٢</sup>.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بالمؤسسة العسكرية جوانب متعددة ، من بينها:

إجراء إصلاحات على بنية وسلطات مجلس الأمن القومي ، يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ تمثلت بإلغاء هيمنة العسكريين على بنية مجلس الأمن الوطني، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية بإعطاء قراراتها صفة إستشارية وليست إلزامية<sup>٥٣</sup>.

كما قام البرلمان التركي بتعديل المادة (٣٥) من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي ، والذي كان ينص على أن: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور)) ، وأصبحت بعد التعديل: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية

في المجتمع ، في ذلك: دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (١٩٨٠-٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أبريل ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٢. د. طارق عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ١١٦-١١٨.

<sup>٥٠</sup> رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣. دلشاد محمود صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦.

<sup>٥١</sup> جدير بالذكر أن السلطات التركية ، وقبل مجي حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، ومن أجل موازنة قوانينها مع شروط ومعايير الاتحاد الأوروبي ، قامت بإجراء تعديلات دستورية في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ شملت (٣٧) مادة دستورية كان من ضمنها المادة (١١٨) الخاصة بمجلس الأمن القومي. في ذلك: د. طارق عبد الجليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥.

<sup>٥٢</sup> علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٣-٩٤. معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦-٢٧.

<sup>٥٣</sup> زيد أسامة أحمد الرحماني ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٩١-٩٢.

ضد التهديدات والأخطار الخارجية)) ، وإقراره هذا التعديل إستطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوغ أو مبرر قانوني للقيام بانقلاب عسكري<sup>٤٤</sup>.

وأما بشأن الإصلاح الذي تم بخصوص المحكمة الدستورية تمت برفع عدد أعضاء المحكمة من (١١) عضواً إلى (١٧) ، وإختيارهم من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلاً من المؤسسة العسكرية ، وتم تقييد سلطات المحكمة بخصوص حل الأحزاب عبر اشتراط موافقة البرلمان بالثلثين ، وقد أعتبر هذا التعديل مكسباً كبيراً في الحياة السياسية والعمل الحزبي في تركيا ، حيث أنه، وقبل التعديل هذه ، وبإيعاز من المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية أو القومية ، قامت المحكمة الدستورية بحظر عدد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية (الإسلامية) أو القومية (الكوردية)<sup>٤٥</sup>.

ثالثاً / كاريزيمة<sup>٤٦</sup> أردوغان وخبراته المتراكمة:

لا يخفى على أحد أن (رجب طيب أردوغان) سياسي له خبرات متراكمة في الإدارة والحكم ومشهور أيضاً بكاريزميته العالية وخطاباته المؤثرة<sup>٤٧</sup> ، وقد أثبتت جدارته عندما كان رئيساً للبلدية أستقبل (١٩٩٤-١٩٩٩) ، حيث ساهم في تطوير البنية التحتية للمدينة وأكسبته ذلك شعبية كبيرة في عموم تركيا<sup>٤٨</sup>.

<sup>٤٤</sup> رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤-١٦٥.

<sup>٤٥</sup> د.لقمان عمر محمود النعيمي ، التعديلات الدستورية في تركيا وانعكاساتها على مستقبل الحياة السياسية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠١٠ ، ص ٣٠٣. يوسف صمد لطف الله ، حقوق الأقليات في الدساتير التركية واتجاهات تطورها المستقبلية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، العدد (١) ، أيلول ٢٠١٣ ، ص ٢٠٩-٢١٠.

<sup>٤٦</sup> كلمة كاريزما أصلها يوناني ترمز إلى الكمال والخير ، وفي المسيحية أستخدمت بمعنى العطاء الإلهي أو الموهبة الإلهية ، أما في اللغة العربية تستخدم بمعنى الشخصية الملهمة أو المهابة ، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف جامع ودقيق لهذه الكلمة إلا أنه يمكن القول بأنها تشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص. فالشخصية الكاريزمية هي التي لها قدرات غير طبيعية في القيادة والإقناع والتأثير على الآخرين عاطفياً، كما أنها تمتاز بالقدرة على الهام الآخرين عند الاتصال بهم، وجذب انتباههم بشكل أكثر من المعتاد ، في ذلك: ثامر عباس ، تقديس الزعامة: دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية ، منشورات صنفاف ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٤٨٥-٤٩٦.

<sup>٤٧</sup> احسان الفقيه ، هل يحقق الشعب التركي حلم أردوغان؟ ، مناح في: (٢ / ٣ / ٢٠١٧).

<http://www.turkpress.co/node/8489>

<sup>٤٨</sup> محمد الهامي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١. د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٤. سمير سبيتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

كما أن توليه منصب رئاسة الوزراء سنة ٢٠٠٣<sup>٥٩</sup> وبقائه حتى سنة ٢٠١٤ ، وبعدها رئاسة الجمهورية<sup>٦٠</sup> (من ٢٠١٤ ولحد كتابة هذا البحث) أكسبته خبرات أكثر وشعبية أوسع.

وفي أول انتخابات رئاسية تجري بالإقتراع العام (بعد التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧) ، والتي جرت في ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٤ ، فاز أردوغان ، ومن الجولة الأولى ، كمرشح لحزب العدالة والتنمية بحصوله على ٥١.٨% من أصوات المقتربين، متفوقاً على منافسيه بفارق كبير<sup>٦١</sup>.

لذلك يعول حزب العدالة والتنمية على (أردوغان) كثيراً لإزياد حشد المؤيدين للإستفتاء الدستوري ، لأنه ، وكما يذهب البعض ، لم يحدث منذ انقلاب ١٩٦٠ والإطاحة بحكم الحزب الديمقراطي، الذي استمر عشر سنوات متتالية، أن تمتع حزب بدعم شعبي وهيمنة على الساحة السياسية مثل حزب العدالة والتنمية. ولم يحدث منذ عدنان مندريس (١٨٩٩-١٩٦١)، زعيم الحزب الديمقراطي، أن تمتع رئيس حزب ورئيس دولة أو حكومة بقوة ونفوذ رجب طيب أردوغان<sup>٦٢</sup>.

#### رابعاً / توظيف الانقلاب الفاشل:

شهد تركيا ، في ١٥ تموز ٢٠١٦<sup>٦٣</sup> ، محاولة إنقلابية فاشلة ، اتهم فيها أتباع المرشد الديني (فتح الله غولن)<sup>٦٤</sup> ، ويرى مراقبين في الشأن التركي ، ومن بينهم الكاتب

<sup>٥٩</sup> بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ ، أهلكه ذلك تشكيل الحكومة ، وفي تلك الأثناء لم يستطع (أردوغان) ترأس الحكومة بسبب تبعات إدانته وأسند المنصب إلى زميله (عبدالله غول) ، إلى أن تمكن (أردوغان) في عام ٢٠٠٣ من تولي رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه ، في ذلك: سمير سبتان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.

<sup>٦٠</sup> يذكر أن سبب ترك (أردوغان) لمنصب رئيس الوزراء يعود إلى أن اللوائح المنظمة لعمل حزب العدالة والتنمية، الذي لم يسمح بترشحه للمنصب أكثر من ثلاث مرات ، وبما أن أردوغان أكمل نصابه لذا لم يتمكن الترشح مجدداً لولاية رابعة ، وبالتالي إختار منصب رئاسة الجمهورية ، في ذلك: لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره.

<sup>٦١</sup> علي حسين باكير ، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية ، متاح في: (٧ / ٣ / ٢٠١٧)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481411456784444.html>

<sup>٦٢</sup> مركز الجزيرة للدراسات ، أردوغان ، احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد ، متاح في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/>

<sup>٦٣</sup> بدأت عملية الانقلاب بمحاولة السيطرة على مقر قيادة الأركان التركية ، وتم الإستيلاء على قناة TRT الحكومية وأذيع بيان يقضي بوضع الجيش يده على السلطة ، وتم استهداف مراكز الأمن بالطائرات الحربية والمروحيات ، كما حاول الإنقلابيون اقتحام مقر المجمع الرئاسي بأنقرة ، وتم قصف مبنى البرلمان التركي ، وفي الساعات الأولى من الإنقلاب بث بعض القنوات التلفزيونية العالمية خطاباً مسجلاً ، عبر الهاتف النقال، لرئيس الجمهورية (رجب طيب أردوغان) مندداً بالإنقلاب ومناديا الشعب التركي النزول إلى

(عماد يوسف قدورة) ، أن حدوث هذه المحاولة الانقلابية قد أتاح لأردوغان وحزبه الفرصة للتخلص من القوى المركزية المهمة التي كان نفوذها يعرقل إحداث التحولات السياسية وفق رؤية الحزب ، وبخاصة ما يتعلق بمتطلبات تركيا الجديدة وأهمها دستور جديد بنظام رئاسي<sup>٦٥</sup>.

حيث ، وعقب فشل المحاولة الانقلابية مباشرة ، بدأت السلطات التركية بعملية تطهير واسعة لأجهزة الدولة والقضاء والمؤسسات التعليمية بهدف إنهاء وجود أعضاء و مؤيدي جماعة الخدمة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمدرسين والصحفيين<sup>٦٦</sup>.

كما استفاد حزب العدالة والتنمية من فشل المحاولة الانقلابية لتطويع المؤسسة العسكرية إلى حد كبير من خلال تعديل بنية الجيش وهرمية الأوامر ، وأخيراً من خلال

---

الشوارع والساحات ، كما تحدث رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدرم) لقناة NTV الخاصة وندد بالإنقلاب ، وقامت قادة أحزاب المعارضة الثلاث بالإدلاء بتصريحات رافضة ومنددة بالإنقلاب، وحسب مصادر الحكومة التركية أنه تم إحباط المحاولة بشكل نهائي في غضون (٢٢) ساعة من إنطلاقها مخلفاً عدد من القتلى والمصابين ، للتفصيل في ذلك: الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية التركية ، المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز وانتصار الشعب ، رئاسة الإتصال المؤسسي التابعة لرئاسة الجمهورية ، أنقرة ، ٢٠١٦ ، ص٦ وما بعدها.

<sup>٦٤</sup> ولد فتح الله غولن سنة ١٩٤١ في قرية صغيرة في مقاطعة أرزروم شرقي الأناضول تسمى كوروكوك ، وباستعراض قصة حياته يتبين لنا المكونات الأساسية لشخصيته والتي تتمثل في ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أسرته ، الطريقة الصوفية وشيوخها ، وكتابات الشيخ سعيد النورسي (١٨٧٣-١٩٦٠) ، واختار تسمية (جماعة الخدمة) لتنظيمه التي تحمل طابعاً اجتماعياً دينياً ، داخل المجتمع والدوائر السياسية في تركيا، عبر الإرشاد والتبليغ والتعليم والتربية وتأسيس المؤسسات الاجتماعية التربوية، والمالية، والإسكانية، والصحية، والإعلامية، والثقافية ، كما إن لجماعته حضور واسع في دوائر صنع القرار القضائي وجهاز الشرطة والإعلام والمؤسسات المالية والتعليمية ، وبالرغم من أن (أردوغان وحزبه) كان من أحد المقربين والحلفاء السابقين ل (غولن وجماعته) ، إلا أن علاقتهما باتت بالتوتر منذ سنة ٢٠١٣ ولأسباب متعددة ، من بين أهمها تأثيراً اتهام أردوغان وحزبه لغولن و جماعته بتشكيل تنظيم (كيان) موازي داخل مؤسسات الدولة بغرض الإستيلاء على السلطة ، و بلغ الخلافات أوجها عندما اتهم غولن وأتباعه بمحاولة الإنقلاب الفاشلة ، للتفصيل في ذلك: حاقان يافوز ، نحو تنوير إسلامي: حركة فتح الله غولن ، ترجمة: شكري مجاهد ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، ٢٠١٥ ، ص٣٦ وما بعدها. جامعة الدول العربية ، مؤتمر دولي حول مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله غولن التركية ، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٢١٩-٢٥٦. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٤-١٤٩.

<sup>٦٥</sup> عماد يوسف قدورة ، الإنعكاسات الأولية لمحاولة الإنقلاب في تركيا ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦ ، ص٩.

<sup>٦٦</sup> كريم شاهين ، تركيا على طريق التعديلات الدستورية التي ستحقق أحلام أردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١)

تفريغهم من كوادره البشرية عبر طرد واعتقال عشرات الآلاف من ضباطه المشتبه في معاداتهم للحزب<sup>٦٧</sup>.

خامساً / التحالف مع حزب الحركة القومية<sup>٦٨</sup>:

لجأ حزب العدالة والتنمية إلى التحالف مع حزب الحركة القومية (الذي لديه ٤١ مقعداً في البرلمان) ، لأسباب وإعتبارات متعددة ، من بينها ، تمرير مشروع التعديل الدستوري في البرلمان ، لأن عدد مقاعد الحزب في البرلمان (والبالغة ٣١٧ مقعداً) لوحدها كانت غير كافية لتمرير المشروع (والتي كانت تتطلب ٣٣٠ صوتاً على الأقل)<sup>٦٩</sup> ، فضلاً عن أن حزب العدالة والتنمية ، ومن خلال هذا التحالف ، يريد كسب أصوات الناخبين الترك ذوي الميول القومية كون حزب الحركة القومية معروف بتعصبه للقومية التركية ، ناهيك عن أن حزب العدالة والتنمية لم يكن يريد خوض معركة التعديل الدستوري بفرده لعدم إتهامه بالتفرد وشخصنة السلطة في مسألة مهمة وحساسة مثل الدستور ، وهنا كان خيار حزب العدالة والتنمية أن يتوافق مع حزب الحركة القومية الذي أبدى تجاوباً نحو المشروع خلال مفاوضاته مع حزب العدالة والتنمية.

سادساً / يعتقد حزب العدالة والتنمية بأن شعبية حزب الشعوب الديمقراطية<sup>٧٠</sup> بدأت بالتراجع، على خلفية الحرب الدائرة في جنوب شرقي تركيا، وتساعد التفجيرات التي

<sup>٦٧</sup> محمد نورالدين ، تركيا إلى أين: دور وتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، حزيران ٢٠٠٩ ، ص ٢٣.

<sup>٦٨</sup> حزب الحركة القومية (MHP) ، هو حزب يميني، يتبنى القومية التركية بمرجعية علمانية التوجه، أسسه ألب أرسلان توركش عام ١٩٦٩ ، وشارك في عدة ائتلافات حكومية، واحتل المركز الرابع في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٥ ، بحصوله على ١٢% من الأصوات ويشغل (٤١) مقعداً في البرلمان ، ويرأسه دولت بهتشلي ، في ذلك: د.مجد حميد شهاب و محمد جواد شيع وصفاً مجيد المظفر ، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا ، مجلة كلية التربية الأساسية ، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، بابل ، العدد (٢) لسنة ٢٠١٠ ، ص ٢٥٢-٢٥٣. د.جمال كمال إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩-٢٨٣. د.جلال عبدالله معوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨. د.عبدالعزیز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨.

<sup>٦٩</sup> إسماعيل ياشا ، مصدر سبق ذكره. سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢)

<http://www.turkpress.co/node/30130>

<sup>٧٠</sup> حزب الشعوب الديمقراطية (HDP): هو حزب ذو توجه اشتراكي ديمقراطي ويدعو إلى التعايش السلمي بين الشعوب التركية ، أسس عام ٢٠١٢ ، يرأس الحزب كل من صلاح الدين ديميرتاش وفينك يوكسكداغ ، ويعتبر الحزب امتداداً لحزب الشعب الديمقراطي (DTP) وحزب السلام والديمقراطية (BDP) ، وحاضنته الشعبية يتمركز في المناطق الكردية ، شارك الحزب في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران عام ٢٠١٥ و تمكن من تجاوز حاجز (١٠%) الانتخابية والذي اعتبر سابقة تاريخية ، بحصوله على نسبة (١٣.١٢%) من الأصوات والتي كانت تساوي (٨٠) مقعداً من البرلمان التركي ، وفي انتخابات الإعادة التي

قامت بها «صقور كردستان» المؤيدة لحزب العمال الكردستاني في مناطق سياحية وأمنية في قلب البلاد<sup>٧١</sup>.

سابعاً / تشويه الصورة الذهنية لحزب الشعب الجمهوري<sup>٧٢</sup>، عبر محاصرته إعلامياً وتقييد تحركاته في الشارع، حيث يتهم حزب العدالة والتنمية حزب الشعب الجمهوري بالتحالف مع الجهات الرافضة للتعديل الدستوري (أي حزب الشعوب الديمقراطية وجماعة الخدمة)، والمتهمة من قبل حزب العدالة والتنمية بأنها جهات إرهابية<sup>٧٣</sup>.

المطلب الثاني: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات تأخذ مسألة تعديل الدستور النافذ لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتطلعاته المستقبلية، كما أشرنا إليه سابقاً، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور، منذ إقراره، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء النظام السياسي التركي.

لذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بحيث يتم إلغاء مجلس الوزراء وتصبح السلطة التنفيذية أحادية يتمتع فيها رئيس الدولة، المنتخب من الشعب مباشرة، بسلطات تنفيذية فعلية وواسعة<sup>٧٤</sup>، ولحزب العدالة والتنمية أهداف وتبريرات، داخلية وخارجية، متعددة في إجراء تلك التغيير.

جرت في تشرين الثاني من نفس العام، حصل على (١٠%) من الأصوات وحجز (٥٩) مقعداً في البرلمان، في ذلك: د. مجيد حميد شهاب و محمد جواد شيع وصفاء مجيد المظفر، المصدر السابق، ص ٢٥٤. زانبار حمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢. رنا عبدالعزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

<sup>٧١</sup> كرم سعيد، مصدر سبق ذكره.

<sup>٧٢</sup> حزب الشعب الجمهوري (CHP): هو أول الأحزاب تأسيساً في تركيا؛ حيث أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، توجهها الفكري اشتراكي ديمقراطي علماني، وقد حكم تركيا بمفرده حتى عام ١٩٥٠، في ظل نظام أحادي الحزبي، ثم شارك بعد ذلك في عدة حكومات ائتلافية. ويقود الحزب المعارضة التركية في مواجهة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، ويرأسه كمال كليجدار أوغلو، واحتل المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٥، بحصوله على ٢٥% من الأصوات ويشغل (١٣٣) مقعداً في البرلمان، في ذلك: د. مجيد حميد شهاب و محمد جواد شيع وصفاء مجيد المظفر، المصدر السابق، ص ٢٥٢-٢٥٣. د. جلال عبدالله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩. رنا عبدالعزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٨.

<sup>٧٣</sup> كرم سعيد، مصدر سبق ذكره.

<sup>٧٤</sup> علي ضياء حسين، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي: دراسة مقارنة مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (٣٩)، ٢٠١٥. أفين صديق رشيد، دور رئيس الجمهورية في العملية التشريعية في النظامين البرلماني والرئاسي، رسالة ماجستير في القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١٣، ص ٧٢.

ففيما يتعلق بالبعد الداخلي لأهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في مسألة تعديل الدستور ، نشير إلى النقاط الآتية:

أولاً / من إحدى المشاكل والسلبيات التي قد تخلفها النظام البرلماني ، وخاصة في ظل نظام التعددية الحزبية ، هي اللجوء إلى الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده ، وتوصف مثل هذه الحكومات بأنها غير مستقرة<sup>٧٥</sup> وغير قوية ، وخاصة في بلد مثل تركيا التي تتسم فيها الحياة الحزبية بالاختلاف السياسي والأيديولوجي إلى درجة كبيرة ، فقد تأسست الجمهورية التركية قبل حوالي ٩٣ عاماً، تشكلت فيها خلال هذه الفترة 65 حكومة حتى اليوم ، حيث لم يتجاوز عمر الحكومات العام ونصف العام طيلة هذه المدة<sup>٧٦</sup>.

وبالرغم من أن حزب العدالة والتنمية تمكن من تشكيل الحكومة بمفرده منذ أول انتخابات شارك فيها سنة ٢٠٠٢ ، إلا أنه وبحسب النتائج التي آلت إليه انتخابات حزيران ٢٠١٥ ، والتي لم تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ، واجه أزمة متمثلة بعدم نجاحه في تأسيس حكومة ائتلافية ، ولأول مرة منذ استلامه للسلطة ، لذلك تم اللجوء إلى خيار إعادة الانتخابات مجدداً<sup>٧٧</sup>.

ثانياً / شهدت تركيا عام ٢٠٠٧ أزمة الدستورية أثناء ترشح عبدالله غول (من حزب العدالة والتنمية) لتولي منصب رئيس الجمهورية ، وقفت أحزاب المعارضة ضد الترشح، كما اعتبر المؤسسة العسكرية التركية إن تعيين عبدالله غول ، ذو الميول الإسلامية وترتدي زوجته الحجاب ، مساساً خطيراً بالنظام العلماني السائد ، ولم تكتمل النصاب في جلستين من البرلمان ، والذي كان يتطلب حصول المرشح على ثلثي مقاعد

<sup>٧٥</sup> نعني بالاستقرار الحكومي أو الوزاري ، غياب الأزمات الوزارية وبقاء الوزارة (الحكومة) في الحكم لمدة طويلة (ضمن المدة القانونية المقررة لها)، في ذلك: عثمان عبدالمملك الصالح ، الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في الكويت : دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الحقوق والشرعية ، كلية الحقوق والشرعية ، جامعة الكويت ، السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٤٧-٤٨.

<sup>٧٦</sup> فخر الدين ألتون ، ما الذي يجلبه النظام الجمهوري؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢).

<http://www.turkpress.co/node/30977>

<sup>٧٧</sup> جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري؟ متاح في: (٢٠١٧/٣/٣).

<http://www.turkpress.co/author/9232>



البرلمان (والتي تساوي ٣٦٧ نائباً)، لذلك قررت المحكمة الدستورية تقديم الانتخابات بضعة أشهر ، ليتم بعد ذلك انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة<sup>٧٨</sup>.

وتم إجراء الانتخابات (البرلمانية) في تموز عام ٢٠٠٧ ، وفي شهر آب من نفس العام جرى التصويت في البرلمان على اختيار رئيس للجمهورية ، وحصل عبدالله غول ، ، على الأصوات الكافية، وانتُخب رئيساً للجمهورية<sup>٧٩</sup>.

ولحل تلك الأزمة الدستورية ، وفي العام ٢٠٠٧ نفسه، أُدخلت بعض التعديلات على بعض مواد الدستور من بينها تعديلات تنص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وذلك بدءاً من نهاية ولاية عبدالله غول (عام ٢٠١٤)<sup>٨٠</sup>.

ثالثاً / بعد إجراء تلك التعديل وانتخاب أردوغان رئيساً للجمهورية في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٤ بالإقتراع المباشر، دخلت تركيا في أزمة جديدة ، تمثلت في:

١- إشكالية وصف نمط وطبيعة النظام السياسي في تركيا (من حيث كونه نظاماً برلمانياً أم رئاسياً؟) ، فعند النظر في نصوص الدستور والممارسة العملية في تركيا ، نجد أن نظام الحكم فيه يقوم على أساس المزج والجمع بين بعض خصائص النظامين البرلماني والرئاسي ، شبيه بالنظام السياسي الفرنسي<sup>٨١</sup> ، حيث إن انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب و تمتعه بسلطات فعلية مع عدم مسؤوليته (سياسياً) أمام البرلمان يقرب شكل نظام الحكم في تركيا . من تلك النواحي . للنظام الرئاسي ، علماً أن وجود خاصية ثنائية

<sup>٧٨</sup> علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١.

<sup>٧٩</sup> كواليس انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٧ ، متاح في: <http://www.turkpress.co/node/664> (٢٠١٧/٣/٣)

<sup>٨٠</sup> قادير أوستون ، استفتاء ١٦ أبريل فرصة لتركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

<http://www.turkpress.co/node/31368>

<sup>٨١</sup> إن النظام الذي أعتمد بموجب دستور عام ١٩٥٨ لفرنسا ، هو نظام خاص اختلف المختصون في تكييفه ، سواء فيما يتعلق بشكله وبمحتواه ، فالنظام المعتمد بموجب الدستور المذكور يوحي ، من الناحية الشكلية ، بأنه نظام برلماني، ولكن عند النظر في كيفية تنظيمه لمسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان تجده بطريقة خاصة تجعله بعيداً عن النظام البرلماني ، ليدو بمثابة المزيج بين النظامين البرلماني والرئاسي ، للتفصيل في ذلك: د.عبدالرضا حسين الطعان ، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٢-١٩٧.

السلطة التنفيذية وتحمل الحكومة عبء المسؤولية أمام البرلمان من مظاهر النظام البرلماني<sup>٨٢</sup>.

إذ أنه وبعد ٢٠١٤ ، أصبح النظام سياسي في تركيا غير واضحة المعالم، فلا هو برلماني تقليدي (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات فعلية ولأنه منتخب من الشعب مباشرة)، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء ينال الثقة من البرلمان ) ، لذلك يرى حزب العدالة والتنمية ، بأن تغيير شكل النظام السياسي أصبح إجبارياً.

٢- تفرعت من هذه الأزمة ، إشكالية أخرى تمثلت في عدم التوازن بين جهازي السلطة التنفيذية وتداخل في السلطات والصلاحيات بينهما<sup>٨٣</sup> ، فصارت هناك رئيس جمهورية ، منتخب مباشرة من الشعب ، يريد أن يكون له دوراً فعلياً في رسم وتنفيذ السياستين، الداخلية والخارجية، ورئيس وزراء منتخب من قبل البرلمان (والذي هو في نفس الوقت رئيس حزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية ) يرى أن ممارسة السلطة من حقوقه الطبيعية<sup>٨٤</sup>.

٣- إن موضوع التداخل في السلطات والصلاحيات بين جهازي السلطة التنفيذية في تركيا لا يرجع إلى الإشكال الدستوري فقط، بل راجعة أيضاً إلى الطموحات الشخصية والسياسية لأردوغان كأقوى شخصية قوية ومؤثرة ، ليس فقط على مستوى حزب العدالة والتنمية فحسب بل على مستوى تركيا عموماً، فقد أكد (أردوغان) أكثر من مرة أنه لا يكفي بدور رمزي وبأنه

<sup>٨٢</sup> للتفصيل حول خصائص الأنظمة السياسية (النيابية) ، ينظر: د. ماجد راغب الحلو ، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٢ وما بعدها. د. إبراهيم عبدالعزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون سنة الطبع ، ص ٢٤٤ وما بعدها. د. محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، بدون مكان الطبع ، ١٩٨٧ ، ص ٥٦٠ وما بعدها. د. محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩١ ، ص ١٢٨ وما بعدها.

<sup>٨٣</sup> ويرى بعض الباحثين ، أن هذه الإشكالية كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء استقالة رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو) من منصبه ، في ذلك: عثمان علي ، التداعيات المحتملة لنتيحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦ ، ص ١-٢.

<sup>٨٤</sup> علي حسين باكير ، شكل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٤)

سيكون رئيساً نشطاً ، أي أنه لا يكون رئيساً شرفياً للجمهورية كباقي الرؤساء الذين سبقوه<sup>٨٥</sup>.

وكان إجراء التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧ ، القاضية بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ، الخطوة الأولى في هذا المجال ، ويريد استكمال الخطوة من خلال التعديلات الدستورية المرتقبة ، والتي تضمن فيها بقائه في سدة الحكم حتى عام ٢٠٢٩ بسلطات دستورية واسعة، وذلك في حالة إذا نجح الإستفتاء الدستوري و قرر أردوغان ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وفاز فيها.

وأما فيما يتعلق بالبعد الخارجي لمسألة التعديل ، يمكننا القول أنه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، يعمل على إحداث تغييرات في علاقات تركيا الخارجية ، استندت إلى أفكار الدكتور أحمد داود أوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودوره في الساحة الدولية) بشكل أساسي، من خلال السعي إلى توظيف واستغلال جملة من المعطيات والعوامل تساهم بمجموعها في نقل تركيا من حالة الضعف والعزلة ، التي كانت تتسم بها ، إلى حالة أكثر قوة و انفتاحا مما يجعل من تركيا قوة أقليمية ودولية مؤثرة ، وأبرز هذه العوامل هي الموقع الجغرافي المهم لتركيا بأبعادها ( الجيو سياسية - Geopolitical ) و( الجيو إستراتيجية - Geostrategic ) تلازما مع عامل الإرث التاريخي العريق الذي تذر به تركيا ، أضيف إليهما الإصلاحات التي قامت بها الحزب في المجالات المختلفة ، في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ ( الشرق الأوسط ) ، إعادة تشكيل و توزيع لمراكز القوة و السلطة و القرار<sup>٨٦</sup>.

<sup>٨٥</sup> على الرغم من أن السلطة التنفيذية ، وبموجب الدستور ، يديرها رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء ، وأن الكثير من السلطات الفعلية حولت للحكومة ، إلا أن أردوغان بحكم صفاته الشخصية القيادية وقوته وخبرته كان يمارس اختصاصات وسلطات أوسع نطاقا من التي أعطته الدستور، لكنه يريد تثبيت سلطاته دستورياً ، في ذلك: مولاي علي الأمغاري ، النظام الرئاسي.. نفس جديد لتحقيق رؤية ٢٠٢٣ ، متاح في: <http://www.turkey-post.net/p-184209> (٢٠١٧/٣/١٠)

<sup>٨٦</sup> للتفصيل: جوتيار عادل محمود ، السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢-٢٠٠٨): دراسة في دور النخبة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠١٠ ، ص ٥٥. ياسر نجيب غازي ، الموقع الجغرافي لتركيا وتأثيره في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٨ وما بعدها. د.عبد الأمير عباس عبد الحياي و وحيد أنعام الكاكائي ، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ٢٠١٥ ،

تأسيسا على ذلك ، فقد صرح رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، أنّ واحد من أهم الأسباب التي تدفعه إلى تأييد مشروع التعديل ، هو كون النظام الجديد سيجعل من تركيا أكثر فاعلية في العالم<sup>٨٧</sup>.

### المطلب الثالث: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع

هناك تحفظات ومخاوف لدى بعض الأحزاب والجهات في تركيا تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع ، من بين أهمها تأثيرا ، نذكر ما يأتي:

أولاً / وجود هواجز ومخاوف لدى أحزاب المعارضة من شخصنة السلطة والتفرد بالحكم من قبل أردوغان:

من أخطر وأشدّ الإتهامات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية ، هي ما يتعلق بنية الحزب وزعيمه أردوغان في تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي<sup>٨٨</sup>، والمتمثلة بتأسيس نظام سلطوي على أساس زعامة شخص واحد<sup>٨٩</sup>، وخاصة في ظل

ص ٦ وما بعدها. كمال عبدالله حسن ، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السلمانية، ٢٠١١. غير الغندور ، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (٣٣) ، شتاء ٢٠١٢ ، ص ١٠٩ وما بعدها. سيار الجميل ، العثمينة الجديدة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ٤٧-٧٠. علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، في: محمد عبدالعاطي وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص ١٥-٢١.

<sup>٨٧</sup> أردوغان: ٥٢ من الدول الأكثر تقدماً تُحكم بالنظام الرئاسي ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥)

<http://www.turkpress.co/node/31323>

<sup>٨٨</sup> هناك سمتان أساسيتان تميزان النظام الرئاسي عن النظام البرلماني ، أولهما: سعة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة ، فبالإضافة للإختصاصات التي يمارسها على وجه الإنفراد ، يشارك السلطين التشريعية والقضائية ببعض اختصاصاتها ، ثانيهما: رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية تكون ضعيفة ، وذلك لانه وفي النظام الرئاسي تنعدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان ويكونون مسؤولين أمام رئيس الدولة الذي هو صاحب السلطة الفعلية في امور الحكم ، وربما كان السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك انتخابه من الشعب مباشرة وجمعه بين رئاسة الدولة والحكومة ، وهذه الحالة تدعم مركز رئيس الدولة في النظام السياسي مما قد تدفعه إلى الاستئثار والتفرد بالحكم ، للتفصيل في ذلك: د. بدر محمد حسن عامر الجعدي ، التوازن بين السلطين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني: دراسة مقارنة مع التطبيق على النظام الدستوري الكويتي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١ ، ص ١١. د. عبدالغني بسويوني عبدالله ، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨-٢٥. لطيف مصطفى أمين ، العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء في النظام البرلماني ، دار سردم للطباعة والنشر ، السلمانية، ٢٠٠٩ ، ص ١٧-٦٨. د. بيشوا حميد عبدالله ، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني: دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السلمانية، ٢٠١٣ ، ص ١٣٣-١٤٥. أفين صديق رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣.

<sup>٨٩</sup> أمين حطيط وآخرون ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

الطموحات الشخصية لأردوغان وبقائه في الحكم كل تلك المدة الطويلة (رئيس البلدية، رئيس الوزراء ، رئيس الجمهورية) مع الصلاحيات الواسعة التي تمنح لرئيس الجمهورية بموجب مشروع التعديل<sup>٩٠</sup>. وفي هذا الإطار ، صرح رئيس حزب الشعب الجمهوري (كمال كليجدار) ، بأن هذه التعديلات الدستورية تضمن مستقبل شخص واحد وتتجاهل ٨٠ مليون مواطن تركي ، كما أكد (بولند طرزان) نائب رئيس الحزب ، بأن التعديلات تعطي الصلاحيات التي كانت ممنوحة للسلطين العثمانية<sup>٩١</sup>. لذلك ، يؤيد حزب الشعب الجمهوري نظاماً سياسياً ، يكون فيه رئيس الجمهورية مجرد رئيس فخري وملتزم بموقعه الدستوري ولا يتدخل في شؤون الدولة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية<sup>٩٢</sup>.

وقد تكون تلك الهواجز والمخاوف مبررة في بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب مثل تركيا ، في ظل غياب برلمان قوي ومعارضة قوية و قضاء مستقل ومؤسسة عسكرية محايدة وإعلام ورأي عام فاعل<sup>٩٣</sup>. ثانياً / يرى أحزاب المعارضة وبعض المراقبين أن تركيا ، وفي السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققتها حزب العدالة والتنمية ، نبيها على النحو الآتي: في مجال حل القضية الكردية:

<sup>٩٠</sup> للإطلاع على مضمون مشروع التعديل ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصلاحيات الرئيس ، مصدر سبق ذكره.

<sup>٩١</sup> مولاي علي الأمغاري ، الشعب الجمهوري والتراجع عن روح 'يني كاي' ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/30552>

<sup>٩٢</sup> ويعزو البعض السبب الرئيسي (الكامن) وراء رفض التعديلات الدستورية من قبل حزب الشعب إلى خوف الحزب من فقدان موقعه المهدد بهذا التغيير ، حيث يؤدي النظام الرئاسي إلى عجز الأحزاب الخاسرة في سياق الرئاسة عن إيجاد مكان له داخل التشكيلة الحكومية الجديدة ، في ذلك: نائب باهتشي يوضح سبب رفض حزب الشعب الجمهوري للنظام الرئاسي. جلال سلمي ، أكبر أحزاب المعارضة التركية يستعد لحملة حول استفتاء التعديلات الدستورية. جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري. حاجة تركيا لدستور جديد ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

<http://www.turkpress.co/node/30956>

<http://www.turkpress.co/node/30877>

<http://www.turkpress.co/node/11754>

<http://www.turkpress.co/node/12303>

<sup>٩٣</sup> أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤. تركيا.. حول التعديلات الدستورية واتهامات الديكتاتورية الموجهة لأردوغان ،

متاح في: (٢٠١٧/٣/٦) <http://www.turkpress.co/node/31244>

أ- يرى بعض المراقبين أنه وبالرغم من أن هناك محاولات وإصلاحات قامت بها حزب العدالة والتنمية في مجال تعديل الدستور والقوانين لصالح حل القضية الكردية ، إلا أنها ارتكزت فقط على المجالات الخاصة بتقوية المؤسسات المدنية و تقليص دور المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في الحياة السياسية التركية مع الإقرار ببعض الحقوق الثقافية للكورد ، دون أن تتعرض للحقوق السياسية والقانونية للكورد (من بينها حق تقرير المصير) وذلك من خلال الاعتراف بها دستورياً ومنحها حقوقها المشروعة<sup>٩٤</sup>.

وفيما يخص مشروع التعديلات الدستورية الجديدة ، قال البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطية (إمام تاشجير)، في تصريح له لشبكة روداو الإعلامية: (( إن النقاط الـ ١٨ المتعلقة بالنظام الرئاسي، والتي وافق عليها البرلمان التركي، لم تتضمن أي إشارة لحقوق الكورد، لذلك سيصوتون ضده في الاستفتاء<sup>٩٥</sup>)).

ولم يقترب مشروع التعديل من المشكلة الأهم وثيقة الصلة، وهو القانون الذي يسمى «العتبة الانتخابية» الصادر في عام ١٩٨٠، الذي يقضى بضرورة حصول أى حزب سياسى على نسبة ١٠٪ من مجموع الأصوات كشرط لدخول البرلمان. ومن المعلوم أن هذه العقبة وضعت في الماضى بهدف منع الأكراد وقوى الإسلام السياسى من الدخول إلى البرلمان فى ذلك الوقت<sup>٩٦</sup>.

ب- يتهم حزب الشعوب الديمقراطية ، حزب العدالة والتنمية بتراجعه عن الإصلاحات المتعلقة بحل القضية الكردية بالطرق السلمية<sup>٩٧</sup> ووقوعه تحت ضغط الحركة القومية.

<sup>٩٤</sup> د.يوسف صمد لطف الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣.

<sup>٩٥</sup> التعديلات الدستورية في تركيا لم تنطرق للقضية الكردية نهائياً ، متاح في (٢٠١٧/٣/١١)

<http://www.rudaw.net/arabic>

<sup>٩٦</sup> د.أحمد موسى بدوي ، الصراع البائس ، مصدر سبق ذكره.

<sup>٩٧</sup> توترت العلاقات بين حزب الشعوب الديمقراطية و حزب العدالة والتنمية بعدما استطاع حزب الشعوب الديمقراطية الحصول على أصوات عالية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران عام ٢٠١٥ على حساب أصوات حزب العدالة والتنمية ، وخاصة بعدما رفض حزب الشعوب الديمقراطية المشاركة في حكومة تشكيلها حزب العدالة والتنمية، وكانت الحكومة التركية في الوقت نفسه توجه اتهامات لحزب العمال الكوردستاني باختراق الهدنة التي أعلنت في سنة ٢٠١٣ بين الطرفين تمهيداً لعملية السلام ، بالإضافة إلى

يذكر أن حزب الحركة القومية من أبرز المعارضين لحزمة الإصلاحات الديمقراطية ، واعتبر أن هذه الحزمة جاءت استجابة لمطلب حزب العمال الكردستاني، وأنها غير ديمقراطية ومن شأنها أن تقسم البلاد وتجزئها وتطيح بالطابع القومي لتركيا وتخلق تطاحنًا اجتماعيًا وأمنيًا فيها<sup>٩٨</sup>.

ولهذا كانت الحركة القومية قد رفضت التنازل عن خطوطه الحمراء التي كان من ضمنها إلغاء عملية السلام أثناء مفاوضاته مع حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري لتشكيل حكومة ائتلافية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر حزيران عام ٢٠١٥ ، كما أنه من المتوقع أن هذا المطلب كان حاضراً بقوة أثناء المفاوضات في مسألة الاتفاق على تعديل الدستور<sup>٩٩</sup>.

ومن تداعيات التحالف بين حزب العدالة والتنمية و حزب الحركة القومية:

- وقف عملية التفاوض والسلام مع حزب العمال الكردستاني و حزب الشعوب الديمقراطية و تجدد القتال والنزاع المسلح ، حيث قامت الحكومة التركية بإعتقال البرلمانيين الأكراد (من حزب الشعوب الديمقراطية) بتهمة التحريض على الإرهاب ودعم حزب العمال الكردستاني، ومن بين هؤلاء رئيس الحزب (صلاح الدين دميرتاش) ، بالإضافة إلى إعتقال آلاف مؤيدي الحزب ، كما تم إبعاد عشرات رؤساء البلديات المنتمين للحزب في مناطق عديدة من تركيا ، وتجددت القتال بين الجيش التركي و حزب العمال الكردستاني داخل المدن وخارجها<sup>١٠٠</sup>.

العمليات المسلحة التي قام بها حزب العمال ضد الجيش والشرطة ، في ذلك: كريم شاهين ، مصدر سبق ذكره. سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، متاح في: <http://www.turkpress.co/node/10393> (٢٠١٧/٣/٧).

<sup>٩٨</sup> علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨.

<sup>٩٩</sup> جلال سلمى ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري ، مصدر سبق ذكره. سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، مصدر سبق ذكره. حزب الحركة القومية يعلن شروطه لتشكيل ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية ، متاح في: <http://www.turkpress.co/node/9282> (٢٠١٧/٣/٨).

<sup>١٠٠</sup> أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.

- وجود نية ومخاوف من إعادة عقوبة الإعدام بعد الاستفتاء ، فقد أفاد ( بن علي يلدرم) رئيس الوزراء التركي بأنه سيبحث قضية إعادة عقوبة الإعدام ، مع حزب الحركة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء على الدستور الجديد<sup>١٠١</sup>.

١- في المجال الإقتصادي:

تراجعت وتيرة الإقتصاد التركي في السنوات الأخيرة ، إذ سجلت تركيا في العام ٢٠١٤ نسبة نمو تقدر ب (٢.٩%) فقط ، وهذه النسبة منخفضة مقارنة بنسبة النمو المرتفعة التي عرفتها البلاد قبل عام ٢٠١٤ وبنسبة المعدل العام والتي كانت تقدر ب(٥.٥%) ، كما تشهد تركيا إرتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الأساسية وانخفاضا في سعر صرف الليرة التركية<sup>١٠٢</sup>.

٢- في مجال الحقوق والحريات العامة:

قامت السلطات التركية بالتضييق على الحريات العامة ، ولاسيما حرية التعبير والصحافة ، حيث قامت الحكومة باعتقال العشرات من الصحفيين ، وقامت بإغلاق عدداً من وسائل الإعلام ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد<sup>١٠٣</sup>.

كما بدأت بعملية تطهير واسعة بهدف إنهاء وجود أعضاء حركة الخدمة وخاصة بعد اتهامهم بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمعلمين والصحفيين<sup>١٠٤</sup>.

<sup>١٠١</sup> يلدرم سنبحت ملف إعادة عقوبة الإعدام مع حزب الحركة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء. صحيفة ألمانية: أردوغان ماضٍ إلى تغيير الدستور متحدياً أوروبا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨) <http://www.turkpress.co/node/31234>

<http://www.turkpress.co/node/30994>

<sup>١٠٢</sup> وحدة تحليل السياسات ، قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية (حزيران ٢٠١٥) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ٤. أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٧.

<sup>١٠٣</sup> عماد يوسف قدورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦. محمد نورالدين ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣.

<sup>١٠٤</sup> د. شريف درويش اللبان ، هل هو انقلابٌ على أردوغان أم انقلابٌ قام به أردوغان على الدولة التركية؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٩) <https://www.acrseg.org/40308>



## الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم ( رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي / دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية ) ، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات ، نوجزها بما يأتي:

أولاً/ يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في تاريخ تركيا المعاصر ، حيث يمكن أن يؤرخ له كحد فاصل لتطور الدولة قبل حزب العدالة والتنمية وبعده.

ثانياً / بموجب الدستور التركي النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، إن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني ، أما السلطات العامة في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالمجلس الوطني التركي الكبير ، السلطة التنفيذية وتتمثل برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، والسلطة القضائية التي تتمثل بالمحاكم والجهات القضائية الأخرى ، وتمثل المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الأبرز في تركيا.

ثالثاً / قدم حزب العدالة والتنمية والحركة القومية مشروعاً لتعديل الدستور التركي بغرض تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي ، وتم تحديد يوم ١٦ من نيسان/ ٢٠١٧ ، لإجراء إستفتاء شعبي عليه ، والذي سيكون من أهم المنعطفات في تاريخ الحياة السياسية في تركيا المعاصر.

رابعاً / مع اقتراب موعد الاستفتاء الشعبي ، تشهد الساحة السياسية التركية حملة إعلامية مشتركة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لتأييد تعديل الدستور مقابل حزبي المعارضة الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطية، بالتزامن مع اجتماعات تحضيرية واستطلاعات رأي تحاول التنبؤ بنتائج الاستفتاء.

خامساً / تتفق جميع الأحزاب التركية على ضرورة تغيير الدستور الحالي باعتباره دستوراً أعده نظام انقلابي في الثمانينيات من القرن الماضي ، وعلى الرغم من التعديلات العديدة التي أجريت يبقى دستور وضع في ظروف غير شرعية ، إلا أن التوصل إلى

صيغة ترضي جميع الأطراف أشبه بالمستحيل ، وذلك بسبب الاختلافات في التوجهات السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب الأربعة الكبرى.

سادساً / تأخذ مسألة تعديل الدستور النافذ لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتطلعاته المستقبلية ، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور ، منذ إقراره ، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء السياسة التركية في الداخل والخارج. داخليا ، هو على قناعة بأن ما حققته من انجازات بحاجة إلى تعزيزها (وخاصة فيما يتعلق بتقليص دور المؤسسة العسكرية لصالح المؤسسات المدنية)، أما خارجيا ، فثمة قناعة بأن الدستور الحالي لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركي إقليميا ودوليا.

سابعاً / وبالمقابل فإن لبعض الأحزاب والجهات مخاوف من نوايا حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان وراء تلك التعديلات ، حيث يحذرون من أن يؤدي التعديل إلى بسط نفوذ حزب العدالة والتنمية على مؤسسات الدولة بشكل أكبر مما قد تؤدي إلى شخصنة السلطة والتفرد بالحكم ، كما أنهم يرون بأن تركيا ، في السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققتها في ظل سياسات حزب العدالة والتنمية ومواقفها.

ثامناً / في الواقع ، ورغم الجدل الجاري إزاء قضية التعديل الدستوري والمواقف المتناقضة بين التأييد القوي والمعارضة الشديدة ، فإن مسألة تعديل الدستور تضع حزب العدالة والتنمية أمام مفترق الطرق: فإما أن ينجح في مشروع التعديل الدستوري ويقود عملية الإصلاح والتغيير ، وبالتالي يحتفظ بشعبية كبيرة تؤمن له البقاء في صدارة المشهد السياسي التركي ، وإما أن تصبح تجربته كحزب حاكم مهددة بالتراجع أمام التحولات والمتغيرات التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة إذا ما فشل في تمرير المشروع.

## ملخص البحث

شكلت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ علامة فارقة ومنعطفًا تاريخيًا في الحياة السياسية التركية عامة والنظام السياسي التركي على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية (بحصوله على حوالي ٣٤% من أصوات الناخبين)، وإنما في الآثار التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت الطريق أمام تغييرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

و منذ استلامه للسلطة يسعى حزب العدالة والتنمية على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإقتصادية واجتماعية، وعلى استغلال المعطيات الجيو. سياسية و الجيو . استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لادوار و مراكز القوة والسلطة والقرار بين اللاعبين الإقليميين والدوليين لا سيما بعد مايسمى بثورات الربيع العربي.

ومن بين تلك التغييرات سعي حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تعديلات على دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفي المقابل تخشى بعض الأحزاب التركية المعارضة من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان على النظام السياسي ومراكز صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة و الحكومة بفضل الأغلبية البرلمانية التي خولته أن يشكل بمفرده خمس حكومات في أربع انتخابات برلمانية منذ وصوله إلى الحكم.

وباعتقادنا، فإن حزب العدالة والتنمية يمتلك عدداً من عوامل القوة تراهن عليها في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧، ولديها أهداف ومبررات عديدة لإنجاح المشروع ، وبالمقابل أن لجهات أخرى مخاوف وتبريرات تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع.

## Abstract

The parliamentary election in 2002 was a turning point in Turkish political process in general, and in particular the impacts the elections made on Turkish political system. This was a fundamental change, not because of the outcomes of the election, in which the Justice and Development Party (AKP) won, but because of the profound impacts the elections made, and paved the way to structural changes both internally and externally.

Since the AKP came to power, tried to make political, social and economic changes at the internal level, and at external level it tried to use the geopolitical and geostrategic position of Turkey to make the country stronger and more effective, especially at the time when powers, authorities and decisions in the Middle East were reshaped among regional and international actors, specifically after the so-called Arab Spring.

One of the changes the AKP has tried to make is amending the constitution of 1982; the main focus has been on replacing the parliamentary system with presidential one. This has created fears among opposition parties; the changes would hand too much power to president, and to increase the hegemony of the party and Erdugan over the system and decision-making process. The fear of opposition parties comes from the fact that AKP has dominated the government and presidency and has the majority in the parliament, to an extent that the party has been able to form five governments since 2002.

We believe that the AKP has strong cards to gain enough votes in the referendum, which will be held on April 16, 2017. The AKP has objectives and justifications to win the project. On the other hand, some of the other parties have fear and concerns, and are going to say NO to the referendum.